بسم الله الرحمن الرحيم

**أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صناعة التشييد فى السودان**

**نقرأ كثيرا من الأعلانات عن العطاءات شرط (يكون العطاء متضمن القيمة المضافة) .... إذن كمهندس كيف احسب القيمة المضافة وأضمنها للتكلفة حتى عندما اقدم احد العطاءات يكون مستوفى هذا الشرط**

**الضريبة على القيمة المضافة هي ضربية مركبة تفرض على فارق سعر التكلفة وسعر المبيع للسلع، فهي ضريبة تفرض على تكلفة الإنتاج وتفرض على جميع الاموال والخدمات المستهلكة محلية الصنع او مستوردة ويتم استيفاء هذة الضريبة فى كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ( الإنتاج ، التوزيع والاستهلاك) عالميا قيمتها بين 6% وحتى 25%.**

**السؤآل هو كيف أضمن تلك التكلفة (الضريبة ) لتكاليف التشييد ؟**

**لكى نجيب على هذا السؤآل سوف اضرب مثالا ونطبق علية اضافة هذة القيمة**

 **أ/ افترضنا أننا تقوم بتسعير بنود مشروع لدخول عطاء لتشييد عمارة سكنية بالخرطوم وكانت التكلفة الاجمالية 10,000,000 (عشرة ملايين جنية سودانى ) طبعا بإفتراض تضمين التكلفة الغير مباشرة يمكن ان اتطرق لها فى مقال آخر بمشيئة الله تعالى .**

**ب/ افترضنا أن مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات**

**ج/ضريبة القيمة المضافة فى السودان تعادل 17%**

**فى البدء الكثير من المهندسين يذهبون مباشرة لاضافة القيمة المضافة للتكلفة كالتالى**

**ضريبة القيمة المضافة تساوى 17% إذن التكلفة الكلية للمشروع تساوى التكلفة الاجمالية +17%من التكلفة الاجمالية وهى 10,000,000 + 17/100 \*10,000,000=10,000,000+1,700,000= 11,700,000 (احد عشر مليون وسبعمائة الف جنية)**

 **هذة القيمة للمشروع (11,700,000) خاطئة من حيث الدراسة لان الشركة التى سوف تنفذ هذا المشروع سوف تكلف قيما اخرى فى سبيل تضمين تلك الضريبة سوف نوضحها فى الخطوات التالية**

**1/ تكلفة خطاب الضمان:- معروف ان البنوك فى السودان تمنح خطاب الضمان برهن ما يعادل 150% من قيمة الضمان ثم تعطيك خطاب الضمان بسعر فايدة قدرة 3% سنوى( 1.5% نصف سنوى) لان البنك يستخرج هذا الصك لمدة ستة أشهر ثم يجدد حتى التسليم النهائى للمشروع (3سنوات للتنفيذ+سنة للضمان) بالتالى تصبح عمولة البنك للأربع أعوام 12% من المبلغ المؤمن علية ( وهى قيمة غير مرتجعة ).**

**البنك يأمن المشروع ب10% من قيمة المشروع إذن قيمة خطاب الضمان= 1,700,000**

**قيمة العمولة للبنك كما زكرنا تعادل 12% من قيمة خطاب الضمان = 12%\*1,700,000= 204,000 (مبلغ غير مسترد)**

**2/ ضمان الدفعة المقدمة :- الكثير من العقود تنص على دفع مقدم للمقاول عند توقيع العقد بقيمة 20% من قيمة المشروع ولكن تعطى مقابل ضمان بنكى بنفس قيمة الدفعة (20%)**

**قيمة خطاب ضمان الدفعة المقدمة = 20%\*11,700,000=2,340,000**

**قيمة عمولة البنك تعادل 12% = 12%\*2,340,000 = 280,800 (مبلغ غير مسترد)**

**3/ ضمان البالغ المحجوزة :- العقود عادة تنص ان المقاول فى حالة مطالبة المالك بأى مبلغ مستحق أثناء التنفيذ يحتجز منة 5% كضمانة لحسن التنفيذ ولكن يمكن للمقاول ان يأتى بضمان بنكى بقيمة 5% من قيمة المشروع حتى يتم لة الإفراج عن الدفعات كاملة أثناء التنفيذ يسمى ضمان المبالغ المحجوزة**

**قيمة خطاب الضمان للمبالغ المحجوزة =5% =5%\*11,700,000 = 585,000**

**قيمة عمولة البنك تعادل 12% من قيمة خطاب الضمان كما زكرنا = 12%\*585,000 = 70,200 (مبلغ غير مسترد)**

 **مع ملاحظة ان المبالغ غير المستردة كعمولات بنكية للمشروع = 204,000+280,000+70,200 = 554,200**

**أى حوالى 5% من قيمة المشروع .**

**هذا المبلغ ليس فقط لخدمة المقاول ولكن نسبة 17% منه لصالح ديوان الضرائب (لتحصيل القيمة المضافة)**

**# المبلغ المفقود كعمولة لضريبة القيمة المضافة = 17%\*554,200= 94,214 جنية حوالى 1% من قيمة المشروع**

**# إذن القيمة المضافة مضمنة يجب ان تضمن قيمتها 18% تصبح قيمة المشروع 11,800,000 جنية (طبعا اذا كان المقاول زاهدا فى ربح لهذا الضريبة ) ولكن الكثير من المقاولين يضعون عليها هامش ربح ، بل ويضيفون قيمة المبلغ الذى يتم انفاقة فى شكل عمولات للبنك (5%). عندها يكون المقاول قد حقق شرط المناقصة وهو العطاء متضمن للقيمة المضافة .**

**إغفال شرط تضمين القيمة المضافة يعود بأثر سلبى على المقاول فقد ذكر لى احد الزملاء انة بعد ترسية العطاء على احد المقاولين وعندما حضر لتوقيع العقد اكتشف انة لم يضمن القيمة المضافة عند تقديمة للعطاء وكان أمامة خياران اما ان يوقع العقد وينفذ المشروع ويدفع القيمة المضافة وهو مبلغ كبير يعادل 18% من قيمة المشروع ، اما الخيار الثانى أن يرفض توقيع العقد ويصادر من ضمان العطاء 2% فاختار الخيار الثانى رفض توقيع العقد وخسر الضمان .**

**نخلص إلى أن ضريبة القيمة المضافة قد رفعت سعر المشروع للمالك من 10 مليون الى 12 مليون جنية واصلا هذا المبلغ كان يمكن ان يخفض الى أقل من 10 مليون جنية لولا دفع المقاول لضريبة القيمة المضافة للمواد الخام المستخدمة فى البناء من سيخ واسمنت و... الخ ،**

 **ضريبة القيمة ترفع اسعار العقارات للمستخدمين بمعنى ان مالك المشروع لما يكتمل ويصير منتج آخر (عمارة سكنية) لبيعها يجب على المالك الجديد دفع قيمة مضافة للعمارة ممايجعل اسعار العقارات عالية جدا وغير مبررة بسبب أن القيمة المضافة ضريبة مركبة تفرض على المواد الخام ثم تفرض على المشروع اثناء التنفيد ثم تفرض على من يشترى العقار ، اتمنى أن يكون وضح الأثر السالب الذى تتركة ضريبة القيمة المضافة على صناعة التشييد بل وعلى قطاع العقارات ككل .**

**والله المستعان**

**مهندس / جلال الدين محمد عبدالرحمن**

****